

التقييم الاستراتيجي لإدارة الأزمات الدولية: (دراسة في منطقة هلال الأزمات)

Strategic Assessment of International Crisis Management:

(A study in the Crescent Crisis Region)

حازم حمد موسى الجنابي

كلية العلوم السياسية/جامعة الموصل

hazim@uomosul.edu.iq

تاريخ الإرسال: 2021/01/30 تاريخ القبول 2022/05/27 تاريخ النشر: جوان 2022

الملخص:

ركز البحث على منطقة هلال الأزمات، وطرق إدارة الأزمات التي حدثت فيه وتقييمها استراتيجياً ، إذ تنتاب دول ذلك الهلال تجاذبات دولية وإقليمية؛ مما جعلها منبع للازمات، لأهميتها الاستراتيجية ولقصورها في إدارة الأزمات، ويجب البحث عن اتسام تلك المنطقة بالأزمات، محللاً للإشكالية المتعلقة كلما ازدادت أهمية المنطقة؛ ازدادت الأزمات فيها، وتلك هي مفارقة حقيقية، فاعتمدنا افتراض " كلما اعتمد التقييم الاستراتيجي في إدارة الأزمات الدولية؛ ازدادت الخبرة في الإدارة والتحكم بمسارات الأزمات المستقبلية "، وهدف إلى إبانة أهمية التقييم الاستراتيجي في دراسة الأزمات الدولية لم له من قدرة في تشخيص مسببات الأزمات بدقة عالية، ووضع تفسير لتوالد الأزمات في المنطقة وتحقيقاً استخدمنا الأسلوب التقييمي والمنهج التحليلي الذي يركز على تقييم الأزمات الدولية، والتطرق إلى اهم تلك الأزمات وكيف انتهت في منطقة هلال الأزمات.

الكلمات المفتاحية: ((التقييم الاستراتيجي، إدارة الأزمات، هلال الأزمات)).

Abstract:

The research focused on the Crisis Crescent region, and the methods of managing the crises that occurred in it and assessing them strategically, as the countries of that crescent have international and regional interactions, which made it a source of crises, due to its strategic importance and its shortcomings in managing crises, and the search for the crises characterization of that region answers the problem of the region as the importance of the region increases. The number of crises in them increased, and this is a real paradox. So we adopted the assumption that "the more strategic assessment is adopted in managing international crises, the more experience in managing and controlling the paths of future crises," and the aim of demonstrating the importance of strategic assessment in studying international crises did not have the ability to accurately diagnose the causes of crises High, and an explanation of the proliferation of crises in the Crescent we used the evaluation method and the analytical approach that focuses on assessing international crises, and addresses the most important of these crises and how they ended in Crisis Crescent Zone.

Key words: ((strategic assessment, crescent crisis, crisis management)).

المقدمة

فحدق بمنطقة هلال الأزمات سلسلة من الأزمات -منطقة خطر داهم تمتد من باكستان وأفغانستان، وتمر عبر إيران والعراق، وسوريا ولبنان وصولاً إلى فلسطين، فهي منطقة خصبة للاستنبات الأزمات، وربما تطرح هذه الأزمات التحديات الأكثر إلحاحاً من قبل القوى الدولية بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية،⁽¹⁾ وما شهد هذا الهلال من أزمات خرجت عن السيطرة للتحوّل إلى حرب مدمرة⁽²⁾، فالبحت في الأزمات الدولية وتقييمها استراتيجياً أمر مهم جداً؛ كون تلك المنطقة تمتاز بطبيعة موقعها الاستراتيجي، فوضع رؤية استراتيجية موحدة تفسر مسببات ودلالات الأزمات الدولية غير ممكن، لكن هناك مقاربات مفسرة يمكن التركيز عليها هي الهيمنة على الموقع والثروة والمكانة والدور، فهي من الأمور المهمة في ظل توالد وتجدد التغيير التنافسي دولياً، وهذا يفضي لتوصيف مجرى ظاهرة تشكيل الأزمات الدولية وطرق إدارتها؛ لذا وجدنا من الضروري أن نذكر بعض المفردات المهمة قبل الولوج في تفاصيل البحث لتكون لنا دليلاً في البحث، ولعل أهم تلك المفردات، وعلى النحو الآتي:

- **الأهمية:** تتبع من المكانة الاستراتيجية التي حظيت بها منطقة هلال الأزمات في مدركات الاستراتيجيين الدوليين والإقليميين.
- **أسباب الاختيار:** تعد منطقة الهلال اهم منطقة استراتيجية عالمياً، فهي تقع في قلب اوراسيا وتمتاز بالثروة والموقع الاستراتيجي والقدرة التأثيرية في السياسة الدولية.
- **الإشكالية:** هناك مفارقة أدائية في التفاعلات الدولية تجاه المنطقة فكلما ازدادت أهمية المنطقة الاستراتيجية، ازدادت الأزمات فيها، وتلك هي مفارقة حقيقية.
- **التساؤلات:** ينبع لنا تساؤل رئيس هو: هل يمكن وضع تقييم استراتيجي لإدارة الأزمات في منطقة هلال الأزمات؟ وتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية منها، ماهي أسبابها؟ كيف أديرت؟ وما هي نتائجها؟
- **الفرضية:** ارتكزنا على الفرضية الآتية: " كلما اعتمد التقييم الاستراتيجي في إدارة الأزمات الدولية؛ ازدادت الخبرة في الإدارة والتحكم بمسارات الأزمات المستقبلية ".
- **الهدف:** هو إبانة أهمية التقييم الاستراتيجي في دراسة الأزمات الدولية لم له من قدرة في تشخيص مسببات الأزمات بدقة عالية، ووضع تفسير لتوالد الأزمات في منطقة الهلال (منطقة متأزمة تمتد من باكستان وأفغانستان، وتمر عبر إيران والخليج العربي والعراق وسوريا ولبنان وصولاً إلى فلسطين).
- **المنهجية:** اعتمدنا المنهج التحليلي الذي يركز على تقييم الأزمات الدولية، والتطرق إلى اهم تلك الأزمات وكيف انتهت في منطقة الهلال.
- **الأسلوب:** وتحقيقاً استخدمنا الأسلوب التقييمي.

¹ . ايفو دالدر . وآخرون، هلال الأزمات: الاستراتيجية الأميركية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2006، ص23.

² . نزار عبد القادر، هلال الأزمات والحروب، النادي الثقافي، لبنان، 2013، ص13.

■ **النطاق: اقتصر البحث:**

-موضوعياً: على التقييم الاستراتيجي لإدارة الأزمات في منطقة هلال الأزمات.

-مكانياً: تحدد المنطقة المتأزمة التي تمتد من باكستان وأفغانستان، وتمر عبر إيران والخليج العربي والعراق الأردن فلسطين ولبنان سوريا وصولاً إلى تركيا.

-زمانياً: ما بعد ثورات التغيير العربية 2011.

■ **التعريف بالمصطلحات:** إن من مسلمات الدراسات والبحوث هو التعرف بالمصطلحات وعلى النحو الآتي:

1. التقييم الاستراتيجي: عملية قياس وبدقة مدى تحقيق الأهداف والغايات المطلوبة من إدارة الأزمات الدولية.

2. إدارة الأزمات: الاستعداد لما قد يحدث والتعامل مع ما حدث.

3. هلال الأزمات: هي المنطقة المتأزمة التي تمتد من باكستان وأفغانستان، وتمر عبر إيران والخليج العربي والعراق الأردن فلسطين ولبنان سوريا وصولاً إلى تركيا.

■ **الهيكليّة:** اقتضى تقسيم البحث على مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي ذكر فيها أهم النتائج وبعض التوصيات وعلى النحو الآتي: الأول: اختص بـ"التقييم الاستراتيجي لإدارة الأزمات الدولية"، أما الثاني: فاهتم بـ"دراسة حالة منطقة هلال الأزمات"، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: التقييم الاستراتيجي واستراتيجية التقييم

إن أفضل ما يفسر تلك المعضلات الازموية، هو التقييم الاستراتيجي لطرق أدارت الأزمات في الهلال التي دون عناء، يستطيع الأكاديمي والأدائي، أن يؤشر ذلك المصدر ليجده ملخص في كلمة واحدة كبيره في معناها واسعة في مضمونها، هي "التقييم الاستراتيجي"، وإذا كانت سجلات التاريخ، أشرت الكم المتراكم من الأزمات، وما أداته من دور في إعادة رسم خارطة الجيو-سياسية والحيو-ستراتيجية للمنطقة بين حقبة وأخرى، فالواجب علينا أن نتصفح تلك السجلات معنيين النظر فيها، في محاولة منا انتقاء بعض التجارب التي كان لها الأثر الفاعل في زرع نواة استراتيجية التقييم، ومعرفة سبل رعايتها، وأسس أدامتها، وما هي ميزات البيئة الاستراتيجية الإقليمية التي كانت بمثابة التربة المناسبة لإنباتها، والتي تجادلت مع التقييم الاستراتيجي ولأجل أبانت هذا كله عمدنا إلى تقسيم المبحث على مطلبين، وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: التقييم الاستراتيجي

بداية، دللتنا الأدبيات الاستراتيجية على العديد من المفاهيم النظرية والعملية التي تحاكي الأداء، والتي بانته رهن الاستراتيج ومنها: التقييم الاستراتيجي فخاض الكثيرين فيه لانضاج دلالاتهم النظرية وآلياتهم العملية، فمنهم من وصفه خير وصف ومنهم من طبقه في جانبه العملياتي خير تطبيق، إلى

درجة عدّ أن القائمين على إدارة الأزمات لا يمكن لهم يتمكنوا إدارياً دون أن يأخذوا بالحسبان التقييم الاستراتيجي، إذ انه يعمل على تقييم مسار الأزمة لتنمية الرؤية الاستراتيجية التفكيكية والتركيبية ومن ثم ربط مسبباتها بنتائجها، فاقترن التقييم الاستراتيجي بالأداء الاستراتيجي (1).

وان المتابع لمسار التقييم الاستراتيجي، يجده امتاز عن المفاهيم الاستراتيجية الأخرى؛ بكونه يركز على المنجز لا المخطط لإنجازه، أي يهتم بالماضي لا المستقبل، فارتبط بالجانب الأدائي المنجز، إذ كان المغزى والمضمون من تعلم التقييم هو الإفادة من نتائج الإدارة لمعرفة خطط المعنيين بالإدارة والإجراءات الاحترازية والإجرائية التي اتبعوها للتعامل مع الأزمات لتخلص من المباغته أو المفاجئة في مفاوضات الأزمات، فاكساب القدرة التفكيكية والتركيبية تعبر عن القدرة التقييمية، إلا إن هذا التفسير لمفهوم التقييم الاستراتيجي لا يلغي خصوصيته وحساسيته المتقاربة مع التقييم الاستراتيجي، فقصد به عملية قياس مدى تحقيق الغايات والأهداف المطلوبة عن طريق تتبع الأداء ورصد السلبيات والإيجابيات والاستفادة منها للمراحل القادمة والحالات المقاربة، التقييم مستقبلي إصدار كم والتقييم تصويبي فعل، فالتقييم يختلف عن التقييم، لأن الأخير يعني التصويبي الأدائي، فهو عملية منظمة تتضمن جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة وتحليلها لتحديد درجة تحقيق الأهداف واتخاذ القرارات من أجل التصحيح والتصويب في ضوء الأحكام التي تم إطلاقها، فهو حكم يطلق على قيمة خاصة بشيء ما ومن ثم تقدير هذا الشيء وتصحيحه (2).

وهنا، نجد إن مديرو الأزمات استجدوا بالتقييم للوصول إلى المعرفة الإدارية العقلانية في إصدار الأحكام عن مسارات الأداء، فتقييم الأداء الإداري للزامات يمنح فرصة لسد الثغرات وتقوية الدعامات، ولهذا نجد إن التقييم يختلف من تجربة إلى أخرى، ومن مقيم إلى آخر مما جعله أكثر تعقيداً وأشد صعوبة في التأطير، ونلاحظ ذلك في تقييم التكتيك الأدائي لإدارة الأزمات، فالحراك يتغير باستمرار مع تغيير حراك الخصم، وهنا من الصعوبة تقييم التكتيك الأدائي ما لم ينتهي وهذا ما يسمى بالتقييم التكويني، فاستمرار إدارة الأزمة يعني اختلاف في التكتيك وهذا يتطلب استمرارية للتقييم (3).

وتحسباً لمثل هذا الأمر، وما يفرزه من معوقات تزيده غموض وإرباك القدرة التقييمية، عمدّ المقيمين للبحث عن الهدف لتفسير الفعل وكشف الفكر وفقاً للمبدأ (معرفة الهدف تقود إلى معرفة الأداء)،

¹ عبد الوهاب جبين، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، جامعة سانت كليمينتس العالمية، سوريا، 2009، ص23.

² عدنان ماشي والي، تقييم الأداء الوظيفي، عمان، 2011، ص 13-14.

³ Preston, J. Broady & Employees L. Steel, Customers and Internal marketing strategies in LIS, Library Management, No 23, 2002, pp. 384-393.

وهذا يجعلنا نعتقد إن الدول التي تعاني أزمات جعلت من التقييم معطى من اهم معطيات كسب الصراع الازموي في مجاله العملياتي عن طريق القرينة⁽¹⁾.

والحقيقة، إن الاعتماد على التقييم جعل من مديري الأزمات قادرين على إعادة التنظيم والهيكله الأدائية⁽²⁾، فكثر الحديث عن التقييم الاستراتيجي وبدا يحتل مكانة مهمة في مؤسسات الدولة الحساسة لا سيما المفاوضات في السياسية الخارجية وكذلك الأجهزة الاستخباراتية ، فلعب دور فاعل في إعادة تنظيم القدرات والإمكانات الأدائية لبلوغ الغايات والأهداف في إدارة الأزمات الدولية لما له قدرة تأثيرية على الاداءات، لتلد من رحم التقييم استراتيجية رسمت برنامج للتعامل مع الاداءات وفقاً للإمكانات والوسائل المتاحة مع التقييم الاستراتيجيين، برغم من ذلك، فان الكثير اعد إن التقييم للإفادة من دروس الماضي وعدم تكرار الأخطاء في الأداء⁽³⁾.

ويهتم التقييم الاستراتيجي بفهم كيفية صناعة القرارات وقت الأزمات انطلاقاً من دراسة تفكيكية وتركيبية للعملية الإدارية، ويكون التقييم استراتيجياً عندما يرسم صورة حقيقية لقرار صدر وأبعاده ودلالاته بعد إطلاقه، يبتعد عن موازنة النقائص الموجودة في التسيير والإدارة ومنها الإدارة السياسية ليركز على توضيح الاختيارات الأساسية للإدارة السياسية وتقادي الأخطاء التي تهدد البقاء؛ مما يجعل التقييم الاستراتيجي بمنزلة فحص وتقييم وتفسير الأداء⁽⁴⁾، وترتكز قاعدة التقييم الاستراتيجي على دراسة مقارنة لإدارة اطراف الأزمة للازمة، ولهذا هناك عدة مقيمين ألحوا على الصلات المباشرة بين ما يحمل مديري الأزمات من أفكار وعقائد، وهياكل المؤسسة السياسية المختصة بصنع القرار وما نتج عن الأداء في إدارة الأزمات⁽⁵⁾.

لهذا لا يخطئ من يظن، إن ركيزتا التقييم لاستراتيجي هما المعلومة بالدرجة الأساس والثانية القدرة على التفسير للحراك واستقراء مسار الأداء، ومنها تبد عملية التقييم عملية تشخيصية لا علاجية⁽⁶⁾،

¹ .A. DeNisi, & R. Pritchard,, Performance appraisal, performance management, and improving individual performance: A motivational framework ,Management and Organization Review, Vol. 2, No.2, July2006.,pp. 253-277.

² . وليد العشي، احمد صديقي، تقييم فعالية أدوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الأزمة المالية 2008، منشور بتاريخ 2018 /3/12، شوهذ بتاريخ 2019/7 /22 على الرابط: <http://localhost:8080/xmlui/handle/123456789/432>

³ . جبر جبر ناصر الذهب، تقييم دور الأمم المتحدة في حل الأزمة اليمنية للفترة من 2010_2016، رسالة (ماجستير)-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، 2018، ص 12.

⁴ . ليسا شيرك ، تقييم الصراع والتخطيط لبناء السلام : نحو نهج تشاركي للأمن الإنساني، ترجمة: حسن ناظم، جمعية الأمل العراقية، العراق، 2019، ص88.

⁵.Norman Augustine, Managing The Crisis You Tried To Prevent, Harvard Business Review, Nov.-Des.1995, pp. 147-148 .

⁶ .Arjen Boin & Allan McConnell, "Preparing for Critical Infrastructure Breakdowns: The Limits of Crisis Management &the Need for Resilience," Journal of Contingencies & Crisis Management, Vol.15, No. 1, 2007, pp.50-51.

وهنا يعني التقييم عملية تبرير وتفسير لحراك صانع القرار في الأزمة⁽¹⁾، وهنا، لا يكفي التحليل التقييم بمعرفة سير عملية القرار بل يذهب بعيداً في استقراء مدى تحقق أهداف إدارة الأزمة، إذ ينطلق من بديهية مردها أن صانع القرار في أداءه بحاجة لمراجعة أفكاره⁽²⁾، فالمفروض إن أكثر القرارات في الاستراتيجية عقلانية، فالقرار العقلاني يمارس في شكل رسم مبسط ومقرب من الوضعية الواقعية، إذ يرفض التقييم الاستراتيجي كل أداء حتمي⁽³⁾.

فدون شك، إن الأزمات الدولية من أهم محفزات التقييم الاستراتيجي ومثيراته، إذ فيها تتضارب الأفكار وتتصارع الادعاءات، فتظهر فيه الشعارات وتتخفz فيه المطالب والحاجات وتباح فيه المحظورات، لذا لا بد للمقيم إن تكون له القدرة على تقبل المعلومة والفتنة في الاستحضار الفكري لبناء الصورة⁽⁴⁾، فإن التقييم الاستراتيجي لم يعد حالة تفسر المواقف الماضية فقط، لا بل تقييم الأزمات الآنية واقتراح الخيارات والبدائل حيالها عبر استحضار إمكانات الاستشراف الفكري والتجارب أثبتت إن التقييم ذا أهمية في تغيير الإنتاج إيجابياً⁽⁵⁾.

ومن كل ما وسطرناه، يمكن القول إن التقييم الاستراتيجي وإن اهتم كثيراً باستقراء الماضي لكن لم يهمل الحاضر ولم تكن أهميته متواضعة في تغيير النتائج في المستقبل.

المطلب الثاني: استراتيجية التقييم

إن الذي يدقق جيداً يجد إن الدول التي تربطها علاقات تهديد وعداء في منطقة الهلال هي الأكثر اهتماماً باستراتيجية التقييم، نظراً لاستمرار حالات التأزم، محاولين مراقبة عمليات إدارة الأزمة ورسم برامج مرنة قابل للتحديث لتجنب الإيهام والانجرار إلى حافة الهاوية، فالنقييم يمنح القدرة على إصدار الأحكام لمسيرة إدارة الأزمة وينقسم إلى ثلاثة أقسام الأول هو التقييم القبلي وهو تقييم الأزمة قبل إدارتها، بالمقارنة بين القدرات والإمكانات والوسائل والغايات والأهداف لأطراف الأزمة بهدف كشف النقص الأدائي والعمل على بناءه، والثاني التقييم التكويني (البنائي) ويعني التقييم أثناء إدارة الأزمة ويهدف معرفة مدى تقدم العملية الإدارية للأزمة نحو الغايات والأهداف المرجو تحقيقها وتقديم تغذية راجعة للمعنيين بإدارة الأزمة بهدف إعطاء المزيد من الاهتمام إلى التعديل في الأداء في إدارة الأزمة، والتقييم البعدي، ويعني إصدار الأحكام

¹ . سامي الصمادي، إدارة الأزمات، معهد الإدارة العامة، عمان، 1997، ص 1-5.

² . Jesper Falkheimer & Mats Heide, "Multicultural Crisis Communication: To wards a Social Constructionist Perspective", Journal of Contingencies Tangencies &Crisis Management, Vol. 14, No. 4, 2006, pp.180-181.

³ . Stephan Gundel , " Towards A New Typology of Crisis ", Journal of Contingencies &Crisis Management , Vol . 13, No.3, 2005, pp.106-107.

⁴ . Jr. Everly,, S. George, Crisis Management Briefings (CMB) : Large Group Crisis Intervention in Response to Terrorism , Disasters , & Violence .International Journal of Emergency Mental Health , Vol.2, No.1 , 2000 , pp.53-55.

⁵ .Carole Lalonde, "In Search of Archetypes in Crisis Management ", Journal of Contingencies & Crisis Management, Vol.12, No .2, 2004, pp.76-77.

على نتائج إدارة الأزمة بهدف اتخاذ قرار لمجمل العملية الأدائية واستفادة منها في اكتساب الخبرة والمعرفة في إدارة الأزمات المستقبلية، فيجعلك تبني ادراك متكامل عن إدارة الأزمات ومن ثم تكوين قدرة لكشف وهم التفوق الذي يجر احد الأطراف إلى الفخ ، فعلى المقيمين التميز بين الوفرة الحقيقية والوفرة والوهمية⁽¹⁾. ومهما يكن من امر، فان استراتيجيات التقييم هي حاضنة تحوي على كم من الخطط والوسائل والإمكانات التقييمية التي تهدف إلى تفسير الأداء الاستراتيجي لأطراف الأزمة، ولهذا القوى الفاعلة في النظام الدولي هي القوى التي تقييم ردة فعل للفعل المتبني من اتخاذ القرار، ويخضع لنماذج تجريبية محسوبة مسبقاً، فميكانيكية القرار ودينامية الفعل وتغذية المعلومة المتسربة من الطرف الخصم تصنع الفرصة الاستراتيجية التي على أساسها يتخذ القرار ويبنى الفعل، وكذلك على أساسها يغير القرار ويعدل الأداء، فالقدرة على محاكاة فكر صانع القرار الخصم وإقناعه أو إيهامه بتفسير فكره أو سلوكه الأدائي مسبقاً وافترض قراراته وفقاً للمعلومات المكتسبة عنه، من اهم مهام استراتيجيات التقييم البنائي، فبناء منظومة افتراضية ترسم فيها الأفعال المطلوبة وما يقابلها من أفعال مضادة وتحديد نقطة الضعف ونقطة التوازن التي يقف عندها التضاد ليتراجع منحسراً، لان تجاوز تلك النقطة تعني خسارة الإدارة للأزمة⁽²⁾، ونستدل هنا إن الإدراك هو أساس بناء استراتيجيات التقييم التي تضم بداخلها جملة من آليات (تفكيك، تركيب، تقييم، غرلة، وتنسيق، تقويم، اعتماد) المعلومات لتكون الأساس الذي يتعامل به المفاوض في إدارة الأزمة فتحدد حراك الأداء الاستراتيجي للطرف الضد وتحث على استنبات الهدف وهذا ما ابدع به منظري استراتيجيات التقييم⁽³⁾. وتبعاً لما حققه التغيير الذكي في الاستراتيجيات الدولية حفز استراتيجيات التقييم لتكون القاعدة لهمر المكنة التي تركز عليها المقررات الأدائية لصانع الاستراتيجيات لدرجة ابدع البعض في استخدامها فكانت أداة لاستشراف مستقبل إدارة الأزمات، الأمر الذي دعا الكثير من الساسة الاهتمام بها وتبنيها وتحفيزها، فقيل انه لا توجد سياسية ناجحة دون أن تكون هناك استراتيجيات تقييم ناجحة⁽⁴⁾، فإذا ما قيمنا ما انتهجه صناع القرار في حقبة توازن القوى وما انتهجه صناع القرار في الحرب الباردة، فالأول: ما ولد تصاد الأرادات في العلاقات الدولية بعد أن ارتفعت شدة المنافسة التي حفزت الأزمات الدولية بعد أن فقدت استراتيجيات التقييم عقلنتها، أما الثاني : فتصف بالدقة والحنكة في إدارة الأزمات لعقلانية استراتيجيات التقييم⁽⁵⁾.

¹ . Trina Wolosek Tritz , Crisis Management Strategy Utilized By The United States Department Of Defense Following The Terrorist Attack On America :A case Study " ,Department Of Communication Studies ,2001,pp. 83-84.

² . خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات والاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، تشرين الثاني / نوفمبر 2011، ص18.

³ . خليل عرنوس سليمان، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات والاستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولية، المصدر السابق، ص28.

⁴ . كمال حماد، النموذج الاستراتيجي الأميركي في إدارة الأزمات الدولية، مجلة الدفاع الوطني، العدد 43، كانون الثاني 2003، ص ص 1-2.

⁵ . ديفيد جارنر، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة، الإمارات العربية، 2001، ص5.

وفي خضم ذلك، ساد اعتقاد إن وفرة الخبرة المتراكمة تحفز المقيم على رسم استراتيجيته للخوض في الظواهر والوقائع سريعة الحدث ومتسارعة مع الزمن، وهذا ما اتضح في عملية إدارة الأزمات بمحاكاة استراتيجية التقييم، وهذا واضح في الأزمات الدولية التي صنعتها الحرب الباردة بين القطبين⁽¹⁾، فإن الذي يتولى بناء منظومة استراتيجية تقييمية يتمكن من رصف مقومات القوة والقدرة للأطراف وتشخيص نقاط القوة والضعف فيها بالاعتماد على استراتيجية تقييمية دقيقة، فاتضحت أكثر تلك الصورة في الأزمات التي باتت مزمنة بين دول المنطقة⁽²⁾.

والواضح، انه لا يمكن لاحد أن يصنع قرار ناجح أو يكتشف أداء فاعل دون أن تبني استراتيجية التقييم، وإذا كانت سجلات التاريخ أشرت حقيقة دهاء وفطنة مديري الأزمات الذين أبدعوا في رسم استراتيجيتهم بالاعتماد على التقييم البنائي، إذ كان الكثيرين من مديري الأزمات يعتمد المراجعات والتغذية العكسية في إدارة الأزمة لكشف نوايا ورغبات الطرف الآخر ومعرفة مكامن القوة والضعف في أداءهم الاستراتيجي؛ كون استراتيجية التقييم مبنية على برنامج متكامل ثلاثي الأبعاد قبل وأثناء وبعد الأزمة⁽³⁾. وبقدر ما عبرت تلك التجارب التطبيقية عن تلك الإشكالية، (إشكالية تبني استراتيجية التقييم)، أفصح بعض المقيمين وهم الذين تزودوا بمسوغات النضوج الفكري والقدرة الإدراكية، عن نيتهم في بدء رسم منهج جديد يقيم فكر وأداء صناع القرار في إدارة الأزمات، مستثنين في ذلك إلى دراسة مسببات ومحركات ونتائج الأزمات، فقياس المدركات وتحديد منحنيات السلوك الأدائي يقودنا إلى تقييم القرار ومعرفة السلوكيات وما تلعبه من أدوار لمعرفة نقاط الحل والعقد في الأزمة تلك هي مهام استراتيجية التقييم⁽⁴⁾.

بيد إن، المقيم الفطن بدا يؤشر المقتربات والمتناقضات للأداء الاستراتيجي الدولي في الأزمات الدولية في زمن السيبرانية ومقتربات القوة الذكية ذات الأثر العالمي التي صنعتها الأقوياء ويتلاعبون بمفرداتها بغية التأثير على مسارات الأزمات الدولية لصالحهم⁽⁵⁾، فنجد إن مديرو الأزمات يختلفون في تعاطيهم مع مسارات الأزمات فمنهم من ينهل فكرياً وأدائياً من المستقبل، ومنهم من ينهل من الماضي، فكثير من المديرين الحاليين للزمات يقيمون الأزمة لما يملكون من تراكم خبرة عن الأزمات السابقة في محاولة لاقتفاء الأثر السابقين في إدارة الأزمات غير مدركين إن الأزمات تتشابه في أحداثها لكن لا تعيد

¹ . هيثم أبو السعود، المجتمع وإدارة الأزمات، ضمن مجلة معلومات دولية، عدد 57، صيف 1998، ص ص 24 - 25

² . فهد الشعلان، إدارة الأزمات، الرياض، 1999، ص ص 18 - 19.

³ . محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات، القاهرة، الطبعة الثانية (د.ت)، ص ص 88 - 90.

⁴ . Charles Herman, International crises as a situational variable, in James Rosenau (ed.) International politics and foreign policy, new York, free press, 1969, pp. 409 - 410

⁵ . فهد أحمد الشعلان، إدارة الأزمات: الأسس-المراحل-الآليات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 17.

نفسها ؛لان لكل أزمة دورة حياة تلد فيها وتتطور وتضمحل وتنتهي فالتاريخ لا يعيد نفسه لكن الأحداث تتشابه (1).

وما إن جاءت المتغيرات الدولية سريعاً حتى وصل العالم إلى الجيل الخامس من القوة الناعمة (G5) فظهرت سهولة الاتصال والانكشاف ولتتزامن الأحداث وتتشابك الظواهر وكثرت الوقائع فاصبح العالم اكثر تعقيداً وتزاحماً وما زاد التعقيد تعقيداً كثيرة توارد وتوالد الأزمات وانشطارها، ليكون المقيمين الاستراتيجيين أمام فرضية عملية مؤداها "كلما ازدادت الأزمات انتشاراً ؛ زادة الحاجة إلى التقييم الاستراتيجي (2)، لوضع تفسير للأداء الاستراتيجي للزمات بدراسة تقييمية للإدارة(3)، الأمر الذي حفز الكثيرين علماً لا فضولاً، لتأطير الفكر والأداء الاستراتيجي، لحصر حركة وحراك مديرو الأزمات، ومعرفة غرائزهم، للوقوف على اتجاهات استراتيجيتهم(4).

وهكذا، بدت مرحلة الانشغال في تقييم الأحداث والوقائع والأفعال التي تصنعها الاستراتيجيات الدولية، ليظهر لنا علم وفن استراتيجية التقييم والذي خط القراءة القياسية لإدارة الأزمات الدولية، والذي يعني استنباط مكامن القوة والضعف الأدائي عن طريق استراتيجية التقييم المنطلقة من إعادة استقراء واستنباط واستدلال الحركات الإدارية المعتمدة على المكنة الأدائية (5)، ولم تكن مهمة بناء منهاج استراتيجي تقييمي سهلة على الإطلاق، لا بل بدت من اصعب مراحل رسم الأسس الاستراتيجية لإدارة الأزمات الدولية ، بيد إن التاريخ السياسي مليء بمديري الأزمات الذين ابدعوا في التعامل مع الأزمات التي وأجهوها إدارتاً، فكانت قدرتهم التقييمية سبب في كسبهم مغنم إدارة الأزمات (6).

ومع انشغال الباحثين بعالم ما بعد الحرب الباردة، ظهرت حاجة ملحة لتقييم الحراك العالمي لما افرز من أزمات، بعد أن اكتشفوا إن ما موجود من تقييمات للزمات في حقبهم لا يمكن أسقاطها على المجال العملياتي الآني للزمات، لان التقييمات كانت تطبق على أزمة بعينها ولا تصح نهج موحد ينطبق على جميعها فلكل أزمة خصوصيتها، لهذا فضل البعض منهم استراتيجية التقييم المحدثة فلكل أزمة أيديولوجيتها و ميكانيكية أدائها، مثبتين العلة في ذلك لحملة أمور منها الاختلاف المفاهيمي والتعميم وصعوبة تحديد الثوابت والمتغيرات وكذلك ديناميكية الأحداث والوقائع لكل أزمة (7).

1 . عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الاستراتيجية، دار الرقيم للنشر، بغداد، 2005، ص244.

2 . أمين هويدي، إدارة الأزمات في ظل النظام العالمي المروغ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد1993، 112، ص177.

3 . السيد عليوة، إدارة الوقت والأزمات والإدارة بالأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص ص81-82.

4 . فكرت نامق العاني، الأزمة الدولية: دراسة في المفهوم والخصائص الأساسية، مجلة قضايا سياسية، العددان(5و6)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد، 2004، ص34.

5 . إدريس لكزيني، إدارة الأزمات الدولية في عالم متحول: مقاربة للنموذج الأمريكي في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد287، 2003، ص31.

6 . يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات: مدخل متكامل، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص25. كذلك أنظر: أحمد ماهر، إدارة الأزمات، ط2، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2010، ص13.

7 . براهيم أحمد أحمد، إدارة الأزمات: الأسباب والعلاج، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص35 وما بعدها.

فدون شك، أن الكثيرين من المقيمين حملوا على عاتقهم مستقبل دولهم وهم يحاولون أن يجدوا طريقة تسهل الطريق للمعنيين بالإدارة، بعد أن بحثوا في ما دونه السابقون من آليات ووسائل مفسرة، بيد إن الذي وجدناه لم يكن سوى عملية لملمة مفاهيم وتصريحات وتجارب أعلنت من قبلهم، يعنى التقييم في تجارب الماضي وليس التقييم في الزمن الاتي، وراح فريق آخر يتقدم خطوة للأمام بتقييم بنائي⁽¹⁾.

وهنا، ظهر نوع من تقانات التقييم التي يكثر فيها التفسير العلمي المقارن لجذب مديرو الأزمات وتشكيل استراتيجية تقييمية متكاملة فاتسع كثيراً حيز استراتيجية التقييم، فبدا المقيم وهو يتعامل مع أفكار متحركة وتصريحات متناقضة واداءات غامضة يقيم مسارات الأداء في محاولة لفرزنة المعلومة الصالحة وإخراج المعلومة الطالحة ومن ثم غرابة الخيارات لاستقراء خيارات القوى المهتدة⁽²⁾.

بالرغم من ذلك، اقترب المقيمين على اختلاف مشاربهم الفكرية وأدوارهم الأدائية ليرسموا أدوات استراتيجية التقييم لتصح نوعاً ما عملياتياً معزین إفرانها إلى الحاجة لمعرفة سلوك القادة في النظام الدولي وتبرير أدائهم، وتدافع المقيمين متوجهين ومتفاعلين مع الثورة المعلوماتية التي أفصحت عن استراتيجية التقييم بوصفها مطلب لترقب صناعة القرار الاستراتيجي⁽³⁾.

وتبعاً لتقدم الزمن، وتراكم المعرفة، وتحفيز الموهبة، وتغذية الفطنة، وضعت أسس الاستراتيجية تقييمية فرصت الخطط المسبقة للوقائع والظواهر قبل وقوعها ليأخذ مكانة وأولوية الأجنحة الاستراتيجية، فبدا صناع القرار في قمة الحذر وهم يتحاورون ويتفاوضون مع بعضهم البعض، لان تلك اللحظات يكون فيها التقييم في أوج قوته⁽⁴⁾.

وصفوة القول، إن استراتيجية التقييم أوسع وأشمل من التقييم الاستراتيجي، لان الأولى: معمل أو مختبر متكامل تدخل فيه كافة المعلومات فتتكك وتركب وتنظم وتقارن مع التهديدات والفرص ونقاط القوة والضعف والهدف المنشود لتخرج لتكون مدخل لمخرج هو القرار، أما الثاني: يعتمد الأحكام القبلية والخلالية والبعدية الأكثر أهمية استراتيجياً وهذا يعتمد على القدرات والإمكانات والوسائل ودرجة المصادقية، أي إن الأول يعتمد الكم والثاني يعتمد النوع في المعلومة.

المبحث الثاني: منطقة هلال الأزمات: رؤية تقييمية

إن التفكير من طبيعة العقل البشري الذي يفضي إلى التحليل والقياس والتقييم والتقويم وفي الوقت ذاته جودة الأداء ونوعية الإدارة يعبران عن دقة التقييم، لا سيما والمنطقة تعيش في تأزم مزمّن، السمة الغالبة فيه البحث عن المغانم، بوتيرة لا تهدأ وحركة تأبى الثبات وترفض السكون، فكثرة الأزمات يقود بطبيعة الحال إلى عزره في التقييمات التي تصنع الأحكام وفقاً لمحددات الإدارة، فعندما نتطرق إلى

1 . حسن البزاز، إدارة الأزمة بين نقطتي الغليان والتحول، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 2001، ص114.

2 . عبد الرحمن توفيق، إدارة الأزمات: التخطيط لما قد لا يحدث، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2004، ص17.

3 . نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الأزمات، عالم الكتب الحديثة، الاردن، 2009، ص167-168.

4 . ريتشارد هاس، الفرصة: لحظة أميركا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: سعد كامل الياس، العبيكان للنشر، السعودية، 2007، ص42-44.

القوة الذكية وتأثيراتها الإيجابية في التقييم والتي تمثل أنظمة وتقانة المعلومات التي تساند عملية صناعة واتخاذ القرارات في إدارة الأزمات⁽¹⁾.

وهكذا، بدأ الانشغال الفكري لبناء المنظومة التقييمية وقياس مدى صحتها بأعتبره مفتاح إدارة الأزمات الدولية بصورة دقيقة ومنطقية، فالتقييم هو مفهوم مزدوج جمع بين الفن والعلم، فهو فن لانه يستخدم مقومات القدرة الإدراكية واحتراف الاداء التحليلي عن طريق الخبرة والتجربة، التي تقضي الى العقبية الادائية في العملية التقييمية، وعلم لان التقييم له قواعد ونظريات يستند عليها المقيم وهو ويتعامل مع الازمة بمستوياته الثلاثية القبلية والخلالية والبعدية⁽²⁾.

والحقيقة، أن ظاهرة التقييم لفتت انتباه مديرو الأزمات، إذ كان شرط التفوق على الخصماء فمنذ أن اعتمدها، لاحظوا الفارق الإداري، إذ شددت ظاهرة الأزمات انتباه المعنيين حينما لاحظوا كثرة المعلومات الوهمية التي تطلق في فضاء الأزمات وحاولوا أن يجدوا لها تفسير أو تليل مناسب حتى انتهوا إلى ما وراء "الأزمات"، والتي يطلق عليها "الميتا ازمة" فالتقييم دائماً يحتاج إلى جهد للتعامل مع مسارات إدارة الأزمات ونتائج نهايات إدارتها، وما يؤدي إيجابيات التقييم هو التعامل الإيجابي مع الأزمات، وهذا التقييم يمكن اعتماده في إصدار الأحكام وفقاً لمعايير محددة في منطقة الهلال الأزمات وهذا ما دعانا إلى تقسيم المبحث على مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: التقييم الاستراتيجي لازمة أفغانستان

الفرع الأول : أزمة أفغانستان الأولى 1979: حدثت الأزمة الكثير من الأزمات نتيجة للتنافس بين القطبين العالميين للهيمنة على العالم وكانت أفغانستان من الخيارات المطروحة لتسابق عليها وضمتها لاحد المعسكرين، فبدأت بتدخل السوفييت لتغيير الحكم في أفغانستان ولعدم الاستقرار بفعل الجهد الاستخباراتي الأمريكي اضطرت إلى التدخل عسكرياً 25 ديسمبر/ كانون الثاني 1979، وامتازت الأزمة بالمفاجئة بالتدخل السوفيتي المباشر من قبل الإدارة الأمريكية الذي سبقه تدخل استخباراتي أمريكي، وارتفاع سقف التهديد بين الطرفين ليقتررب من قرار المواجهة الخشنة، وبدأ ضيق الوقت لتعامل صانع القرار الأفغاني بين الطرفين فلا بد من تحرك سريع حذر، وكان هناك شط بالنوايا السوفيتية واضح بعد فقدان مصداقيتهم مع الأمريكان، وتغيير الأساليب والطرق الدفاعية إلى هجومية بين الطرفين⁽³⁾.

وحدثت الأزمة بعد الانقلاب العسكري 27 أبريل 1978 الذي ضم أفغانستان إلى المعسكر الاشتراكي فعلم السوفييت إن الولايات المتحدة الأمريكية ستتدخل استخباراتياً بتحريك الحركات الإسلامية المسلحة ضدهم فبدأ التصعيد المسلح وتطورت إلى تدخل سوفييتي مباشر في 25 ديسمبر/كانون الأول 1979، فكان المسبب لها الاتحاد السوفيتي، واستفادت منها الولايات المتحدة الأمريكية، وتضررت منها

¹. كذلك أنظر: ساموئيل هنتغتون، صدام الحضارات. إعادة صنع النظام العالمي، ط2، ترجمة طلعت الشايب، الجزائر، 1999، ص200 وما بعدها.

². توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، ترجمة: نزهت طيب وأكرم حمدان، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2010، ص311.

³. Marek Sliwinski, "Afghanistan: The Decimation of a People," Orbis, winter, 1989, p.39.

أفغانستان والمؤيدين حلفاء السوفييت، والمعارضين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وكان المساندين للولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو والمساندين للسوفييت حلف واشو، وهذه أزمة لا يمكن إلا للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مواجهتها⁽¹⁾.

وبدأت الأزمة بتدخل الولايات المتحدة الاستخباراتي محاولة قلب النظام السياسي في أفغانستان لصالحها في بدايات تغيير الحكم الملكي عام 1973، وتطورت بعد ادراك السوفييت إن للولايات المتحدة الأمريكية نوايا لاحتلال أفغانستان وهذا تطور خطير قاد إلى انقلاب عسكري 27 أبريل 1978 الشيوعي، ثم تدخل عسكري مباشر في 7 يوليو/تموز 1979 عندما تدخل الاتحاد السوفيتي عسكرياً، ادركت من قبل الإدارة الأمريكية (جيمي كارتر)، بعد التصعيد ووصول الأزمة للقمة إن أمامهم احد الخيارين، الأول: الحرب العالمية النووية، والثاني: فرض حصار عسكري على أفغانستان⁽²⁾.

وظهرت نتيجة التسابق الاستراتيجي بين القوتين للهيمنة على العالم، وتفاقت بسبب التكتيك الذي قام به الرئيسين (جيمي كارتر، ليونيد ايلينيتش بريجنيف)، ولم تتوقف، بسبب تفضيل أسلوب التصعيد، وادرك الطرفان لابد من مواجهتها لهول المخاطر التي تنتج عن عبورها حدود الأزمة فطريقة التهويل كانت السبيل للحل، ويتمركز الخطر في قدرة الطرفين على استخدام السلاح النووي ووبدا الخطر يتحرك باتجاه العالم اجمع بالأخص المعسكرين الشيوعي والليبرالي ويسير باتجاه استخدام القوة العسكرية غير التقليدية (الترشق النووي)، لكن هذا التصعيد انخفض ليصل إلى الانسحاب فبراير 1989⁽³⁾.

ولإدارة الأزمة لابد من معرفة الخطط المرسومة والإمكانات المتاحة والوسائل المستخدمة والغايات والنوايا لدى صناع الأزمة وما يملكون من مقومات قدرة وقوة تؤهلهم لتحقيق أهدافهم وعلى النحو الآتي:
أولاً: الاتحاد السوفيتي: وضع خطة استراتيجية للسيطرة على أفغانستان، يملك إمكانات عالية: فأجمالي قدراته كبيرة وقوته العسكرية ضخمة تقليدية وغير تقليدية، وأيديولوجيته مؤثرة وقريب جغرافياً ويملك نوايا توسعية وقدرات هجومية عالية، والوسائل المستخدمة: نشر قوات عسكرية في أفغانستان للحفاظ على الحكم الشيوعي فيها، والغايات: ضم أفغانستان للمعسكر الشيوعي واختراق الدرع الجيوبولتيكي السوفيتي، والهدف: تحقيق التفوق على الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على العالم.

ثانياً: الولايات المتحدة الأمريكية: وضعت خطة استراتيجية للسيطرة على أفغانستان، وتملك إمكانات عالية: فأجمالي قدراتها كبيرة وقوته العسكرية ضخمة تقليدية وغير تقليدية، وأيديولوجيته مؤثرة وبعيدة جغرافياً وتملك نوايا توسعية ولها قدرات هجومية عالية، والوسائل المستخدمة: التدخل غير المباشر

¹ . A. ilali, US–Pakistan relationship: Soviet Intervention in Afghanistan. Burlington, VT: Ashgate Publishing Co., 2005, p.198.

² . ريديمان روبرت، موسكو والشرق الأوسط: السياسة السوفياتية منذ غزو أفغانستان، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، عدد 8، (خريف 1991)، ص 182.

³ . فولكوف.ي. كيفوركيان وآخرون، الحقيقة حول أفغانستان: وثائق، حقائق، شواهد، دار وكالة نوفوستي، موسكو 1980، ص ص33-36.

استخباراتي، ونشر الحركات الليبرالية، والغايات: ضم أفغانستان للمعسكر الليبرالي وردع حلفاء الاتحاد السوفيتي في آسيا، والهدف: تحقيق التفوق على الاتحاد السوفيتي للهيمنة على العالم.

إذن عدت الإدارة الأمريكية ما قام به السوفييت خروج على الاتفاق المبرم بين الطرفين، فقدمت العديد من الخيارات منها المواجهة العسكرية جواً وبحراً، وكثفت الرقابة على أفغانستان، استعدت لجميع الاحتمالات، وطالبت بالانسحاب السوفيتي من أفغانستان وحماية سيادته، بالمقابل عدت الإدارة السوفيتية إن التدخل الأمريكي الاستخباراتي هو البداية، وإن التدخل في شؤون دولة تابعة للمنظومة الاشتراكية عدوان عليها، وهذا ينذر بحرب نووية عالمية، ورفضت المطالب الأمريكية وفتحت قنوات أخرى للتواصل، واستعدت لجميع الاحتمالات، وكثفت الرقابة على التحركات الأمريكية وحلفاءها⁽¹⁾.

وتم الاتفاق عن طريق الوسطاء بأن تنسحب القوات السوفيتية من أفغانستان، بعد رسائل عديدة تم الاتفاق على أن يسحب الاتحاد السوفيتي من أفغانستان، وأن تسحب الولايات المتحدة الأمريكية منظومتها الاستخباراتية منها كذلك، وأن تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بعدم التدخل استخباراتياً في أفغانستان مرة أخرى، وبعد الاتفاق تم حل الأزمة في 1989⁽²⁾.

الفرع الثاني: أزمة أفغانستان الثانية عام 2001: الأزمة الأفغانية الأمريكية التي عول عليها صناع القرار الأمريكيان للسيطرة على الشرق الأوسط الكبير، ووسيلة لاخترق الدرع الجيوبوليتيكي لروسيا الاتحادية وركيزة للهيمنة على أوراسيا، وحدثت الأزمة نتيجة لغياب العدو الأحمر عام 1991 وعلان قائد الاتحاد السوفيتي كربتشوف "إننا نجر دكن من العدو... والولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع البقاء والاستمرار دون عدو" فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية لاختيار العدو الجديد "العدو الأخضر" بوصفه عدو جديد للهيمنة على العالم كونها لا تستطيع العيش بدون عدو، وكانت أفغانستان من الخيارات المطروحة لهذا العدو الجديد، فبدأت بالتدخل لإنهاء حكم طالبان في أفغانستان بعد أن مكنتهم في حربها الباردة مع السوفييت، وامتازت بالمفاجئة بالتدخل الأمريكي لتغيير الحكم في أفغانستان، وادى إلى ارتفاع سقف التهديد بين الطرفين ليقترب من قرار المواجهة الخشنة، وبدأ ضيق الوقت أمام صانع القرار الأفغاني فلا بد من تحرك سريع حذر، وواكب ذلك ارتفاع الشك بالنوايا الأمريكية بعد فقدان مصداقيتهم معهم، وتغيير الأساليب والطرق الدفاعية إلى هجومية بين الطرفين⁽³⁾.

وحدثت عند تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج بسبب أحداث آب 1990 العراقية - الكويتية، وتم العلم بها عند الحرب على العراق عام 1991 ودخول القوات الأمريكية الأراضي السعودية، وتطورت أبعادها بعد أحداث 11 يول 2001، وكان المسبب لها الولايات المتحدة الأمريكية، والمستفيد منها الولايات المتحدة الأمريكية، والمتضرر منها هي أفغانستان والمؤيدين حلفاء الولايات المتحدة

1. - فولكوف.ي. كيفوركين ، وآخرون، الحقيقة حول أفغانستان ، مصدر سابق ، ص40.

2. عامريّ عبّود صلاح، تاريخ أفغانستان وتطورها السياسي، العربيّ للنشر والتوزيع، مصر، 2012.

3. Hassan Abbas, Pakistan's Drift into Extremism: Allah, the Army, and America's War on Terror, Armonk, N.Y.:

M.E. Sharpe, 2005, p.23.

الأمريكية، والمعارضين لها الدول الآسيوية، والمساندين للولايات المتحدة الأمريكية حلف الناتو، والمساندين لأفغانستان بعض الدول العربية والإسلامية، ومن يستطيع مواجهته روسيا الاتحادية لكنها فضلت التخلص من طالبان وحلفاءهم الذين ارهقوا روسيا الاتحادية وقبلها الاتحاد السوفيتي فكانوا يوصفون من قبل الأمريكان بانهم صناع الحرية⁽¹⁾.

وبدأت الأزمة بتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الأراضي الإسلامية ودخول الأراضي المملكة العربية السعودية التي أعلنت التنظيمات المسلحة بقيادة بن لادن الحرب على الأمريكان، وتطورت بعد إدراك طالبان والتنظيمات المسلحة إن للولايات المتحدة الأمريكية نوايا لاحتلال أفغانستان وهذا تطور خطير بعد أحداث 11 أيلول 2001⁽²⁾.

وأدركت من قبل الإدارة الأمريكية (جورج دبليو بوش)، بعد التصعيد ووصول الأزمة للقمة إن أمامهم احد الخيارين، الأول: الحرب، والثاني: فرض حصار عسكري، وظهرت نتيجة الانفراد الأمريكي وصناعة العدو الجديد من قبل الأمريكان، وتفاقت بسبب التكتيك الذي قام به الرئيسين (جورج دبليو بوش) ولم تتوقف بسبب تفضيل أسلوب التصعيد، فساد شعور دولي بان لا بد من مواجهتها لهول المخاطر التي تنتج عن عبورها حدود الأزمة فطريقة التهويل للامننة كانت السبيل للشرعة الحرب⁽³⁾.

يتمركز الخطر في انتشار العنف الثيوقراطي المسلح لمواجهة الديمقراطية، ويتحرك الخطر باتجاه العالم العربي، ويسير باتجاه استخدام القوة العسكرية الأمريكية التقليدية والذكية في الشرق الأوسط الكبير، ولإدارة الأزمة لا بد من معرفة الخطط المرسومة والإمكانات المتاحة والوسائل المستخدمة والغايات والنوايا لدى صناع الأزمة وما يملكون من مقومات قدرة وقوة تؤهلهم لتحقيق أهدافهم وعلى النحو الآتي:

أولاً : أفغانستان : وضع خطة تكتيكية من طالبان لإدامة السيطرة على أفغانستان وتوسيع دائرة الحرب غير المباشرة في الشرق الأوسط الكبير ، وتملك إمكانات ضعيفة : فأجمالي قدراتها بسيطة وقوتها العسكرية تقليدية ، وأيديولوجيتها صعبة وقريبة جغرافياً وتملك نوايا توسعية وقدرات هجومية غير المباشرة متوسطة ، والوسائل المستخدمة : نشر المجاميع المسلحة في أفغانستان وخارجها للمحافظة على الحكم الثيوقراطي فيها، و الغايات : سيطرة طالبان على الحكم في أفغانستان واختراق الدرع الجيوبولتيكي الأمريكي، والهدف : تحقيق الوجود الثيوقراطي وتنشيطه.

ثانياً : الولايات المتحدة الأمريكية : وضعت خطة استراتيجية للسيطرة على أفغانستان، تملك إمكانات عالية: فأجمالي قدراته العالمية كبيرة وقوته العسكرية ضخمة تقليدية وغير تقليدية، وأيديولوجيتها مؤثرة وبعيدة جغرافياً وتملك نوايا توسعية ولها قدرات هجومية عالية، والوسائل المستخدمة : التدخل

¹ Joseph J . Collins, Understanding War in Afghanistan. National Defense University Press Washington, D.C. 2011 . p. 5.

² فيري دي مونيربال و جان كلين، موسوعة الإستراتيجية . ترجمة: علي محمود مقلد مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2011، ص 65.

³ حسين عقيل أبو غزالة، الحركات الأصولية و الإرهاب في الشرق الأوسط إشكالية العلاقة ، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن، 2002 ، ص 270.

العسكري المباشر واحتلال أفغانستان ، والغايات : ضم أفغانستان للمعسكر الليبرالي وجعلها ركيزة استراتيجية مع العراق للهيمنة على اوراسيا، والهدف : اختراق الدرع الجيوبوليتيكي الروسي وتغيير الخارطة الجيوسياسية للدول المجاورة لها والمتقاربة معها.

وعدت الإدارة الأمريكية حادثة برجي التجارة العالمية والبنتاغون مبرر لاحتلال أفغانستان وتغيير النظام السياسي فيها من ثيوقراطي إلى ديمقراطي، وقدمت العديد من الخيارات منها المواجهة العسكرية، كثفت الرقابة على أفغانستان، ثم شنت الحملة العسكرية لتنتهي الأزمة بالحرب والاحتلال، وبالمقابل عدت الإدارة الأفغانية أن التدخل الأمريكي العسكرية هو البداية لحرب غير متماثلة، وهذا ينذر بحرب استنزاف طويلة الأمد، وستمر الوجود الأمريكي لدع أفغانستان الديمقراطية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التقييم الاستراتيجي لازمتي الخليج

الفرع الأول: أزمة الخليج الأولى (1975 - 1980): إن للآزمة جذور تاريخية ترتبط برسم الحدود وأمور الملاحة والجزر العربية الثلاثة المحتلة وكذلك الأحواز لكن الأزمة مع تغيير النظام الإيراني من ليبرالي إلى ثيوقراطي في فبراير 1979 بعد الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي نتج عنها مخاطر تهدد أهداف ومعتقدات وممتلكات ومصالح العراق، فالمفاجئة إن التغيير اثر على المنطقة عموماً والعراق بالأخص وبدأ الضغط والتهديد يتصاعد بإلغاء اتفاقية الجزائر عام 1975 وبدأ ضيق الوقت ودرجة عالية من الشك وتغيير الطرق والأساليب الأدائية لتكون استثنائية وغير طبيعي⁽²⁾.

وحدثت الأزمة نتيجة النوايا العدوانية -التوسعية لإيران وكانت دول المنطقة تراقب بحذر التغيير الإيراني، وإذا من الخيارات الإيرانية المطروحة ضم المزيد من الأراضي العربية لها، واطلاق مبدأ تصدير الثورة للمنطقة، وبدأت الأوضاع تتأزم بين الطرفين، فاتصفت بالمفاجئة بإلغاء الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية بين الطرفين، وارتفاع سقف التهديد ليقرب من قرار الحرب، وضيق الوقت للتعامل للطرفين فلا بد من تحرك سريع حذر، وارتفاع الشك بالنوايا الإيرانية بعد فقدان مصداقيتهم مع العرب، وتغيير الأساليب والطرق الدفاعية إلى هجومية⁽³⁾.

وبدأت الأزمة بعد ثورة فبراير 1979 والتغيير الثيوقراطي الإيراني ، وتم العلم بالأزمة بعد القصف الإيراني للحدود العراقية في 4 أيلول 1980 وتطورت بإعلان العراق إنهاء العمل باتفاقية الجزائر لعام 1975 في 17 أيلول 1980، وكان المسبب لها ايران لتوسعها وقصفها الحدود باستمرار، والإعلان عن مسؤوليتها في اغتيال ومحاولات اغتيال لشخصيات عراقية حكومية، كان المستفيد منها الولايات

¹ نوربرت هاينريش هول، مهمة في أفغانستان - تجارب دبلوماسي في الأمم المتحدة . ترجمة: محمد جديد مكتبة مكتبة العبيكان ، السعودية، 2004، ص20. وكذلك: ميخائيل ريشينينيكوف. "هل يمكن بالفعل معالجة متلازمة أفغانستان"، حديث إلى إذاعة الحرّية، 15 شباط، 2019، س.15,00.

² Christian Koch & David E. Long, Gulf Security in the Twenty-First Century. Abu Dhabi: Emirates Centre for Strategic Studies and Research, 1997, p. 29.

³ Bader al-Humaidhi, "Twenty-Eight Years of Development Cooperation," American-Arab Affairs, No. 31, Winter 1990, p. 11.

المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عن طريق بيعهم الأسلحة ومحاولة بناء استراتيجية توازنات الضعف للوكلاء،⁽¹⁾ وكان الطرفان العراقي والإيراني وحتى الدول المنطقة متضررين من الأزمة ازداد الأمر تعقيداً بظهور المؤيدين للطرفين، فكان المؤيدين لإيران سوريا وليبيا، ومؤيدي العراق الدول العربية عدا ليبيا وسوريا، وساند العراق الدول الخليجية والأردن واليمن ومصر وإيطاليا وألمانيا وفرنسا كون إيران خرجت عن المنظومة الأوروبية (البريطانية) فكان المفترض أن تتغير إلى المنظومة الفرنسية بعد دعمها للخميني لكن ما إن تسلم الحكم حتى انقلب عليهم وعلن نظام إيران الخاص بهم (نظام دولة الفقيه) ، وساند إيران كوريا الجنوبية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والمساندين للعراق الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الأوروبية⁽²⁾.

بدأت الأزمة بتدخل إيران في الأراضي العربية ورفضها الانسحاب من الأحواز وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى، وتطورت بعد ادراك العراق نوايا لاحتلال الإيرانية لمزيد من الأراضي والمياه العراقية وهذا تطور خطير قاد إلى التصعيد بين الطرفين ورفع العديد من الشكاوي للأمم المتحدة، وادركت من قبل الإدارة العراقية (بضرورة المقابلة بالمثل)، بعد التصعيد ووصول الأزمة للقمّة إن أمامهم احد الخيارين، الأول: الحرب، والثاني: الإذعان لإيران⁽³⁾.

وظهرت نتيجة التراكم الازموي بين العراق وإيران، بسبب التكتيك الذي قامت به الإدارتين الإيرانية والعراقية ولم يتوقف مسار الأزمة التسارعي بسبب تفضيل أسلوب التصعيد، ولا بد من مواجهتها لهول المخاطر التي تنتج عن عبورها حدود الأزمة الحمراء فطريقة التصعيد سبب لتعقيد إدارة الأزمة لتخرج عن السيطرة، وكان الخطر يتمركز في إن القوتين ههما منافسان للقيادة الإقليمية، وتحرك الخطر باتجاه المنطقة الخليجية لتسير نحو المنطقة العربية⁽⁴⁾، وإذا ما قارنا بين طرفي الأزمة نصل للاتي:

أولاً: إيران: وضعت خطة استراتيجية للسيطرة على المنطقة، وتملك إمكانات عالية: فأجمالي قدراتها عالية كبيرة وقوته العسكرية ضخمة التقليدية، وأيديولوجيتها مؤثرة وقريبة جغرافياً وتملك نوايا توسعية وقدرات هجومية عالية ، والوسائل المستخدمة : نشر قواعد عسكرية دفاعية وهجومية على طول الشريط الحدودي الإيراني-العراقي، والغايات : ضم المزيد من الأراضي ومسطحات المائية، الهدف : تحقيق التفوق على العراق للهيمنة الإقليمية.

ثانياً: العراق: وضع خطة استراتيجية دفاعية وهجومية تقليدية، ويملك إمكانات جيدة: فأجمالي قدراته جيدة وقوته العسكرية جيدة ، وأيديولوجيته مؤثرة وقريبة جغرافياً ويملك نوايا توسعية وله قدرات هجومية جيدة، والوسائل المستخدمة : نشر قواعد عسكرية دفاعية وهجومية على طول الشريط الحدودي العراقي

¹ Efraim Karsh, The Iran-Iraq War, 1980-1988. Oxford: Osprey Publishing, 2002, p. 89.

² .Ali Alfoneh, Iran Unveiled: How the Revolutionary Guards Is Transforming Iran from Theocracy into Military Dictatorship, AEI Press, 2013, p. 49.

³ .Farhang Rajaei, Iranian Perspectives on the Iran-Iraq War, Gainesville: University Press of Florida, 1997, p. 2.

⁴ .Dilip Hiro, The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict. New York: Routledge, 1991, p. 251.

-الإيراني ، والغايات : إجبار ايران للانسحاب من الأراضي والمياه العربية المحتلة، والهدف : تحقيق التفوق على ايران للقيادة الإقليمية.

وعدت الإدارة العراقية ما قامت به ايران خروج على الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين، وقدم العديد من الخيارات منها المواجهة العسكرية جواً وبراً ، كثفت الرقابة على الحدود ، استعدت لجميع الاحتمالات، وطالب بالانسحاب الإيراني من الأراضي العربية والالتزام بمقررات الأمم المتحدة والمؤتمرات الإسلامية وقرارات الجامعة العربية، وقرر الردع لإيران، بالمقابل عدت الإدارة الإيرانية إن نقض العراق لاتفاقية الجزائر هو البداية لنهاية الأزمة وبداية الحرب ، وان الدعم العربي والدولي للعراق عدوان عليها، وهذا ينذر بحرب شاملة، ورفضت المطالب العراقية والإقليمية والأممية بالانسحاب من الأراضي العربية وألحاحكم لدى المنظمات الدولية والإقليمية وفتحت قنوات أخرى للتواصل ، واستعدت لجميع الاحتمالات ، وكثفت الرقابة على التحركات العراقية، لكن جاء الرد العراقي على القصف الإيراني في 22 سبتمبر/أيلول 1980 لتندلع الحرب حتى 20 أغسطس/آب 1988⁽¹⁾.

الفرع الثاني: أزمة الخليج الثانية(1990-1991) ، إن من أسبابها هي عدة قضايا منها قضية ترسيم الحدود وقضية إنتاج النفط وقضية الديون الكويتية على العراق، ولم تكن الأزمة وليدة اللحظة، بل كانت ضامرة، إذ ترجع جذورها إلى عام 1961 ومحاولة عبد الكريم قاسم ضم الكويت للعراق، والتي أنهاها تدخل بريطانيا لصالح الكويت وتهديد مباشر بتحريك الأسطول البحري البريطاني للخليج العربي، فهي ناتجة عن خلافات عراقية-كويتية في 18 يوليو/تموز 1990 والذي نتج عنه مخاطر تهدد أهداف ومعتقدات وممتلكات ومصالح العراق، فالأزمة عرفت بمفاجئتها العالية وأزداد الضغط العراقي-الكويتي وارتفع سقف التهديد العراقي-الكويتي ، وبدأ ضيق الوقت يتضح بعد فشل وساطتين لجامعة الدول العربية في 20 يوليو/تموز ورافق المفاوضات درجة عالية من الشك وتغيير الطرق والأساليب الأدائية لتكون استثنائية وغير طبيعية حتى اعلن العراق تعليق المفاوضات العراقية-الكويتية في 1/آب/1990⁽²⁾.

وحدثت الأزمة نتيجة الاستفزاز الكويتي للعراق والمطالبة بدفع الديون المتراكمة عليه نتيجة الحرب الإيرانية-العراقية وسوء إدارة الأزمة الكويتية-العراقية وكان خيار الاجتياح من الخيارات المطروحة لضمها للعراق لزيادة تأثيره الإقليمي لا سيما وأنه خرج منتصراً في حرب الخليج الأولى، وجرت الولايات المتحدة الأمريكية الإدارة العراقية للفخ بعد أن أعلنت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية "غلاسبي" في أبريل / نيسان 1990 في مقابلة ما لها مع " إن المشاكل العراقية -الكويتية مشاكل داخلية ولا تملك الولايات المتحدة الأمريكية رأياً في ذلك"، وهذا ما فسرتة الإدارة العراقية بأنه "الضوء الأخضر" من الولايات المتحدة الأمريكية لعدم تدخلها في الأزمة بين البلدين، وبدأت مرحلة خروج الأزمة الكويتية -العراقية عن السيطرة ليضم العراق الكويت له ويعلنها المحافظة التاسعة عشر، وإذا ما قارنا بين القوتين لأوجدناها امتازت

¹ Lawrence G. Potter & Gary Sick, Iran, Iraq and the Legacies of War. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2006, p. 8.

² بيار سالينجر إريك لوران، حرب الخليج الملف السري مرفق بالوثائق، شركة المطبوعات، لبنان، 2007، ص 17

بالخصائص الأتية: المفاجئة بتفاقم الأزمة بعد انتهاء الحرب الإيرانية-العراقية، وارتفاع سقف التهديد ليقترّب من قرار الحرب، ضيق الوقت للتعامل للطرفين فلا بد من تحرك سريع حذر، وارتفاع الشك بالنوايا الطرفين بعد فقدان مصداقيتهم بفعل الأميركيان، وتغيير الأساليب والطرق الدفاعية إلى هجومية (1).

بدأت الأزمة كويتية-العراقية في 18 يوليو/تموز 1990، وتم العلم فيها في اجتماع جامعة الدول العربية، وتطورت في 20 يوليو/تموز 1990، وكان المسبب لها التصعيد الكويتي بسبب سوء الإدارة للآزمة، المستفيد من الأزمة الولايات المتحدة الأمريكية، والمتضرر منها العراق والكويت، كان المؤيد للكويت دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية، والمؤيد للعراق الاتحاد السوفيتي وحلف واشو، وساندت الدول الأوروبية متمثلة بالحلف الأطلسي للكويت، واجه العراق التصعيد بالتصعيد، لتخرج الأزمة عن السيطرة (2).

بدأت الأزمة بتبادل الاتهامات في المحادثات والمفاوضات الثانية وفي المؤتمرات منها مؤتمر جامعة الدول العربية، وتطورت إلى تحذيرات دبلوماسية وخطابات سياسية شديدة اللهجة، وخفض سعر البترول من قبل الكويت، ادرك صانع القرار العراقي انه لا بد من المواجهة، لا سيما وان الكويت لا تقارن بقدرات العراق وإمكاناته العسكرية (3).

ظهرت الأزمة نتيجة تراكم الخلافات وتدخل الأمريكي لجر العراق لحرب تخرجه من المعادلة الاستراتيجية للتوازن لا سيما وانه دولة اشتراكية داخلية ضمن المنظومة السوفيتية وهذا بح ذاته تهديد للمصالح الأمريكية، لاسيما وانه خرج بعد الحرب دولة رقم واحد في الشرق الأوسط، وبسبب التكتيك في عملية إدارة الأزمة فضل الطرفين أسلوب التصعيد، الذي افضى إلى فشل إدارة الأزمة ليعلن العراق الحرب على الكويت ويضمها في 2/ آب 1990 (4).

وتمركز الخطر في القدرة العراقية على اجتياح الكويت بساعات فقط، وتحرك الخطر باتجاه دول الخليج العربي، ليسير الخطر إلى الشرق الأوسط بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية التدخل صالح الكويت مدعومة بالحلف الأطلسي، ومن جانب ثاني تدخل الاتحاد السوفيتي وحلف واشو لصالح العراق ، ليتوسع نطاق الأزمة ليضم اطراف إقليمية ودولية تمخض عنها فرض حصار شامل على العراق وصدر قرار من مجلس الأمن "للدول الأعضاء استخدام كافة الوسائل اللازمة اذا لم يغادر العراق الكويت قبل 15 يناير /كانون الثاني 1991 " ليستمر التصعيد ورفض العراق الانسحاب لتعلن الحرب على العراق في 17 كانون الثاني 1991 باسم عاصفة الصحراء (5).

1 محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر ، مركز الاهرام للدراسات والنشر، مصر ، 1992، ص 34.

2 مايكل كلير، دم و نفط : أخطار و نتائج اعتماد أمريكا المتزايد على النفط ، ترجمة : هيثم جلال غانم ، دار الشرق للطباعة والنشر ، لبنان، 2007 ، ص 99.

3 سعد بن خلف العفنان، عاصفة الصحراء ومقدماتها، العبيكان ، السعودية ، 2012، ص17.

4 مايكل غوردون وبرنارد تراينر، خطة كوبرا الثانية، أتلانتيك بوكس، لندن، 2006، ص11.

5 كنان وودز وآخرون، مشروع الرؤى العراقية، وهم من منسوبي القيادة المشتركة للقوات الأمريكية، نورفوك، 2006، ص15، وكذلك : جورج باكر وفارار وستراوس وجيرو ، بوابة السفاحين، نيويورك، 2005، ص34.

ولإدارة الأزمة لابد من معرفة الخطط المرسومة والإمكانات المتاحة والوسائل المستخدمة والغايات والنوايا لدى صناع الأزمة وما يملكون من مقومات قدرة وقوة تؤهلهم لتحقيق أهدافهم منها، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الكويت: وضعت خطة استراتيجية للسيطرة لاستنزاف العراق، وتملك إمكانات متوسطة: فأجمالي قدراته الإنتاجية كبيرة وقوتها العسكرية متواضعة، وأيديولوجيتها غير مؤثرة وقريبة جغرافياً ولا تملك نوايا توسعية وقدرات هجومية ضعيفة، والوسائل المستخدمة: نشر قواعد عسكرية دفاعية تقليدية علنية، ونشر منصات إطلاق بالستية سرية في مقربة من الحدود، والغايات: تقوية منتوجها النفطي عبر التوسع في الحدود والحفر المائل لسحب البترول العراقي، والهدف: أضعاف العراق اقتصادياً.

ثانياً العراق: وضع خطة استراتيجية للسيطرة على الكويت، ويملك إمكانات عالية: فأجمالي قدراته كبيرة وقوته العسكرية ضخمة، وأيديولوجيته مؤثرة وقريب جغرافياً ويملك نوايا توسعية وله قدرات هجومية عالية، والوسائل المستخدمة: التدخل المباشر في الكويت، ونشر قواعد عسكرية دفاعية وهجومية، والغايات: ضم الكويت للعراق ليكون الدولة الأقوى في الشرق الأوسط، والهدف: تحقيق التفوق على القوى الإقليمية ويكون حامل الميزان في الشرق الأوسط.

وعدت الإدارة العراقية ما قام به الكويت خروج عن المألوف وانتهاك لسيادة العراق، قدمت العديد من الخيارات منها المواجهة العسكرية، كثفت الرقابة على تحركات الساسة والقطاعات في الكويت، استعد لجميع الاحتمالات، وطالب باحترام سيادة العراق وإطفاء الديون الكويتية تحت ذريعة انه حارب بالنيابة عن الخليج، وبالمقابل عدت الإدارة الكويتية إن على العراق تسديد الدين الذي بذمته، وترسيم الحدود والموافقة على زيادة الإنتاج وخفض الأسعار، ومن ثم افشل التصعيد للقيادات العليا إدارة الأزمة، ليعلن العراق الحرب على الكويت ويجتاحها بساعات لتنتهي الأزمة إلى حرب عسكرية طويلة الأمد انتهت عام 2003، الأزمة التي كانت نتائجها محسومة مقدماً لصالح الأمريكان، لكن غير المحسوب وهو فتح باب التغيير على مصراعيه ليظهر لنا "الربيع العربي" الذي من ابرز سماته تفكيك المفكك، وتقسيم المقسم.

المطلب الثالث: أزمتي ايران

الفرع الأول: أزمة الرهائن الأمريكيان في ايران (4 تشرين الثاني 1979 - 20 كانون الثاني 1981)
أثارت قضية اختطاف الدبلوماسيين الأمريكيان البالغ عددهم 52 دبلوماسي والذي استمر (444) يوماً لراي العام العالمي، فعدت سابقة خطيرة مخالفة للمواثيق والقوانين الدولية لا سيما اتفاقية فينا للحصانات والامتيازات الدبلوماسية، وهو حدث غير متوقع قام به الشيوعيين الإيرانيين هدد القيم والمصالح الأمريكية، فالمفاجئة كانت كبيرة للأمريكان وغير محسوبة والضغط كان عالي على صانع القرار الأمريكي والتهديد بالتصفية كان عالي وضيق الوقت لمنحهم مهلة لتسليم الشاة الذي يخضع للعلاج في نيويورك واسترجاع الأموال للشاه التي في البنوك الأمريكية واطلاق الأموال المجمدة بفعل التغيير،

ودرجة عالية من الشك في المعلومات المقدمة عن مصير الرهائن وتغيير الطرق والأساليب الأدائية لتكون استثنائية وغير طبيعية بين الطرفين لإدارة أزمة الرهائن الأمريكي⁽¹⁾. وحدثت الأزمة نتيجة اقتحام السفارة الأمريكية في طهران واختطاف الدبلوماسيين، وتم العلم بها مباشرة بعد الاقتحام لكن تأخر التدخل الأمريكي حال دون إنقاذهم وتم توزيعهم على شكل مجاميع صغيرة حتى يصعب العثور عليهم أو تحديد مكانهم ويمنع أي عملية نوعية لإنقاذهم فالعملية مخطط لها بدقة، وكان التدخل من الخيارات المطروحة، لكن التهديد بالتصفية في حال أي تدخل، فضلوا خيار التفاوض والوساطة فبدأت بتوسيط الجزائر، وتطورت إلى رفع سقف المطالب الإيرانية ومنها عدم التدخل الإجهاض التغيير الإيراني لصالح الشاه، وتسليم الشاه لإيران، وإعادة الأموال الإيرانية التي في البنوك الأمريكية وعدم تجميدها وتقديم ضمانات بعدم التدخل العسكري في حال الإفراج عن الرهائن، وكان الهدف منها هو الإمساك بزمام الأمور السياسية وعدم إعطاء أمل لانصار الشاه بالعودة للحكم مرة ثانية، فكانت الإدارة بالوساطة، وهذه الإدارة تتطلب معرفة خصائص ودلالات تلك الأزمة، فكانت إيران هي المسبب لها والمستفيد منها، والولايات المتحدة الأمريكية المتضرر منها، لم تؤيد دولة إيران لفعالها المخالف للقوانين والأعراف الدولية، والمؤيدين للولايات المتحدة اغلب دول العالم؛ كون العمل مخالف ويمثل تهديد حقيقي للدبلوماسيين في جميع أرجاء العالم⁽²⁾.

بدأت الأزمة بالاختطاف وتطورت برفض الإفراج عنهم بذريعة عدم معرفة الجهات المسؤولة عن رهنهم وعدم علم السلطات بمكانهم كون الخاطفين هو طلبة جامعة، وليس جهة رسمية، وأن الدبلوماسيين هم متهمون بالتجسس بحجة العثور على وثائق في السفارة تثبت ذلك، وتطورت الأزمة بعد أن امر الرئيس الأمريكي " جيمي كارتر " حاملتي طائرات بالتحرك للخليج، إيقاف استيراد النفط الإيراني، وتحرك شكوى ضدهم في مجلس الأمن الذي أدان إيران منحهم مهلة إلى 7 كانون الثاني 1979 لإطلاق صراح الرهائن أو فرض العقوبات عليها واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الدبلوماسيين، وتجميد الأموال الإيرانية المودعة ومقاطعتها تجارياً، وطرد 182 دبلوماسي إيراني من الأراضي الأمريكية، ومع رفض التسليم فرضت العقوبات من اصل 10 أعضاء، تطور الأمر أكثر بعد إفتاء الخميني بضرورة إبقاء الرهائن بيد المسلحين، فطرد 35 دبلوماسي إيراني من أمريكا وهم رفيعي المستوى، وفرض عقوبات أمريكية على إيران والتعهد برد قاسي لإيران، فقطعت العلاقات بين الدوليتين وأرتفع سقف التهديد، ثم اعلن البيت البيض القيام بعملية نوعية في الصحراء الإيرانية عرفت بمخالب النسور Operation Eagle Claw⁽³⁾، لإنقاذ الرهان لكن العملية فشلت بسبب عطل في إحدى المروحيات التي سقطت وقتل من فيها وهم ثمان

1 . Sandra Mackey, The Iranians: Persia, Islam and the Soul of a Nation, New York, 1996, p.298

2 Baqer Moin, Khomeini: Life of the Ayatollah. Thomas Dunne Books, 2000, pp. 221-222

3. David alle, "All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror», Middle East Policy, Vol. 10, No.4, 2003, pp. 148-150.

جنود، أزداد الوضع سوء بعد عرض جثث الجنود الأميركيين في السفارة الأمريكية، فاعلن الخميني أربعة شروط لتسليم الرهائن وهي: عدم تقديم اعتذار رسمي للولايات المتحدة الأمريكية عن الفعل الصادر، وإعادة ثروة الشاه وأمواله لإيران، وأسقاط الدعوى الأمريكية تجاه إيران، وإطلاق الأموال الأرصدة الإيرانية المجمدة، وتقديم ضمانات بعدم التدخل في الشؤون الإيرانية، وعلى الولايات إيداع مبلغ 24 مليار دولار من الأموال والذهب مقابل إطلاق صراح الرهائن⁽¹⁾، فادركت إيران صعوبة الموقف بسبب عدم تأييدها وان خمس من لدول ومنهم الاتحاد السوفيتي لفرض عقوبات وامتناعهم عن أي عمل ضد إيران، لكن حذروا إيران من عواقب الفعل فادرك الإيرانيون بضرورة الأفراج عن الرهائن، فطلب الخميني من المسلحين إطلاق صراح الرهان والتخلي عن المبالغ المطلوبة مقابل رفع العقوبات وعدم التدخل في إيران، ولإدارة الأزمة لابد من معرفة الخطط المرسومة والإمكانات المتاحة والوسائل المستخدمة والغايات والنوايا لدى صناع الأزمة وما يملكون من مقومات قدرة وقوة تؤهلهم لتحقيق أهدافهم منها، وهذا ما يمكن وصفه وفقاً للمخطط على النحو الآتي:

أولاً : إيران : وضع خطة استراتيجية للسيطرة على الوضع في إيران ومنع الولايات المتحدة الأمريكية من دعم الشاه عن طريق اختطاف الدبلوماسيين وعدم الأفراد عنهم حتى تثبت الإدارة الجديدة أركانها، وتملك إمكانات متوسطة: فأجمالي قدراتها متوسط وقوته العسكرية جيدة، وأيديولوجيتها مؤثرة وبعيد جغرافياً وتملك نوايا توسعية وقدرات الهجومية عالية ، والوسائل المستخدمة : اخذ الرهائن الأميركيين مقابل المساومة بعدم التدخل، والغايات : القضاء على انصار الشاه ومؤيديه وثبيت الثورة الإيرانية الثيوقراطية، والهدف : الخروج من المظلة الغربية وإعلان الأنموذج الإيراني الخاص بهم.

ثانياً : الولايات المتحدة الأمريكية: وضع خطة استراتيجية للسيطرة على المنطقة ومن ضمنها إيران، وتملك إمكانات عالية: فأجمالي قدراته العالمية كبيرة وقوته العسكرية ضخمة تقليدية وغير تقليدية، وأيديولوجيتها مؤثرة وبعيدة جغرافياً وتملك نوايا توسعية ولها قدرات هجومية عالي، والوسائل المستخدمة: الضغط عن طريق مجلس الأمن والتهديد المباشر وفرض العقوبات والوساطة، والغايات: الهيمنة على المنطقة وأضعاف النفوذ السوفيتي، والهدف: انقاد الرهائن الدبلوماسيين الأميركيين.

بدأت مرحلة الإدارة الأزمة بالوساطة الجزائرية وتمت بتوقيع اتفاقية الجزائر في 19 كانون الثاني 1981 وقاد المفاوضات واران كريستوفر مساعد وزير الخارجية الأمريكية وبهزادج نبوي نائب رئيس الوزراء الإيراني بحضور وزير الخارجية الأمريكي الجزائري " محمد الصديق بن يحيى " ومن اهم بنود الاتفاق الأفراج عن الرهائن مقابل عدم التدخل الأمريكي بالشؤون الإيرانية سياسياً وعسكرياً مباشر أو غير مباشر، والالتزام الحكومة الأمريكية برد الأموال والممتلكات الإيرانية المجمدة، وإنهاء الجزائيات الاقتصادية بمجرد مقادرة الرهائن الأراضي الإيرانية، وسحب الدعوى الأمريكية أمام محكمة العدل الدولية وأسقاط الدعاوى الأخرى المقامة ضد إيران، ذات العلاقة بالموضوع ، تجميد أموال الشاه في الولايات المتحدة،

¹ صالح حسن، رهائن طهران 1979.. محطات أزمة حبست أنفاس العالم 444 يوما، العين الإخبارية، 4/ 2019/11 .

وتتعهد الحكومة الإيرانية بدفع الديون الأمريكية على الحكومة السابقة، فانتهدت الأزمة، ونجحت الإدارة بالوساطة⁽¹⁾.

الفرع الثاني : أزمة الملف النووي الإيراني: إن تقييم الأزمة الأمريكية- الإيرانية يتطلب معرفة المواقف منها، والإشارة لأكثرها تأثيراً على مسارها ولتشخيص أعراض واستقرار آثار الأزمة لابد من معرفة دوافعها، والتي حدثت نتيجة التناقض الأمريكي- الإيراني، فالأولى: ترغب بالهيمنة على العالم، والثانية: ترغب بالهيمنة على الشرق الأوسط، وتطورت إلى فرض حزم عقوبات اقتصادية، والتي جعلت إدارتها تتعد أكثر، ولهذا نجدها اتصفت بـ: المفاجئة بوجود نوايا لتخصيب اليورانيوم لأغراض غير سلمية، وارتفاع سقف التهديد برفع السقف المقرر للتخصيب، وازداد أكثر بفرض العقوبات الأممية والأمريكية وصعدت الأخيرة ليقتررب القرار "التخاشن"، وبدأ يضيق الوقت "التضاغط"، بعد ارتفاع الشك بالنوايا الإيرانية بفقدان مصداقيتهم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتغيير الأساليب والطرق الدفاعية إلى هجومية، فولدت الأزمة ردود أفعال الدولية وإقليمية بانته على شكل مواقف بين ضاغطة وخانقة⁽²⁾، فلإدارة الأزمة لابد من معرفة الخطط المرسومة والإمكانات المتاحة والوسائل المستخدمة والغايات والنوايا لدى صناعات الأزمة وما يملكون من مقومات قدرة وقوة تؤهلهم لتحقيق أهدافهم منها، وتأثير المواقف الدولية والإقليمية في إدارة الأزمة الأمريكية- الإيرانية بعد أن أثرت في معادلة القوة والقدرة وعلى النحو الآتي :

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية: وضعت خطة استراتيجية للهيمنة على الشرق الأوسط، وتمتلك إمكانات عالية: فأجمالي قدراته العالمية كبيرة وقوتها العسكرية ضخمة التقليدية وغير التقليدية، وأيديولوجيتها مؤثرة وقريبة جغرافياً عن طريق قواعدها وتمتلك نوايا توسعية ولها قدرات هجومية عالية، والوسائل المستخدمة: فرض العقوبات الاقتصادية على شكل حزم، والغايات: الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، والهدف: تحجيم مكانة ودور إيران الإقليمي.

ثانياً: إيران: وضعت خطة استراتيجية للسيطرة على الشرق الأوسط، وتمتلك إمكانات عالية: فأجمالي قدراتها ضعيفة وقوته العسكرية التقليدية ضخمة إقليمياً، وأيديولوجيتها مؤثرة على المنطقة وقريبة جغرافياً منها وتمتلك نوايا توسعية وقدرات هجومية إقليمية عالية، والوسائل المستخدمة: نشر أذرع عسكرية في الشرق الأوسط، والغايات: الردع والتوازن الاستراتيجي الإقليمي، والهدف: تحقيق التفوق على دول الشرق الأوسط.

ولتقييم الأزمة لابد من الإجابة الاستفهامات الخمس بتشعباتها لكي تكون لنا أرضية معرفية واسعة نستطيع الوقوف عليها في التقييم ، ففي 2003 أعطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) في تقريرها

¹ Carel M. Landsberg & Hussein Solomon, How Do Iranian Diplomats Negotiate? American Foreign Policy Interests The Journal of the National Committee on American Foreign Policy ,Vol. 32, No. 1, 28 Jan 2010,p7.& Harold H. Saunders, "The Crisis Begins," in American Hostages in Iran—The Conduct of a Crisis, edited by W. Christopher et al, New Haven, Conn., 1985,pp 4-5.

² Kenneth Katzman&et.al, U.S.-Iran Conflict and Implications for U.S. Policym Congressional Research Service, 8 May 2020, p.4-5.

ولأول مرة أن إيران لم تعلن مساهماتها النووية الحساسة وأنشطتها في التخصيب والمعالجة، ويمكن استخدامها لتخصيب اليورانيوم وإنتاج وقود للمفاعلات (في مستويات أعلى من التخصيب) لصنع أسلحة، ومن ثم عند إعلان إيران الانضمام إلى النادي النووي 2006، وتطورت في المدة من 2012 - 2019، فالمسبب لها إيران، والمستفيد منها الولايات المتحدة الأمريكية، والمتضرر منها دول الشرق الأوسط، والمؤيدين حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، والمعارضين أُنْدَاد الولايات المتحدة الأمريكية، والمساندين للولايات المتحدة هم تركيا وإسرائيل و دول الخليج و الاتحاد الأوروبي، ومساندين لإيران هما روسيا -الصين، ووجدا كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي ضرورة مواجهة النويا الإيرانية⁽¹⁾.

وبدأت عندما إيران أعلنت في مايو 2006 إنها خصبت اليورانيوم بدرجة (4.6%)، وتطورت بعد ادراك صناع القرار الأمريكيان وحلفائهم الغربيين والشرقيين نويا صناع القرار الإيرانيين بالتملك من اجل التفوق الاستراتيجي في الشرق الأوسط ، فتضاعفت جهودهم من اجل الإنتاج وهذا تطور خطير قاد إلى فرض عقوبات على إيران لردعها فضلاً عن استخدام إيران استراتيجية مد الأذرع في المنطقة وسيلة ضغط على الأمريكيان في محاولة للمقايضة بين فوقف التدخل ورفع العقوبات، وادركت من قبل الإدارة الأمريكية (اوباما +ترامب)، بعد التصعيد ووصول الأزمة للقمة إن أمامهم احد الخيارين، الأول: التراجع والالتزام ، والثاني: الاستنزاف والانهيال⁽²⁾.

وظهرت نتيجة الاختلال في التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، وتساعدت بسبب التكتيك الذي قام به الرئيسين (محمود أحمددي نجاد، حسن روحاني)، والذي اختلف عن تكتيك (هاشمي رفسنجاني)، وتكتيك الرئيسين الأمريكيين "باراك أوباما وودونالد ترامب" الذي أصرا على فرض العقوبات بسبب المفاعل النووية الإيرانية وبسبب تفضيل أسلوب التصعيد لكلا الطرفين الإيراني والأمريكي أشدت الأزمة، فرات الإدارتين الأمريكيتين لابد من مواجهتها لهول المخاطر التي تنتج عن عبورها حدود الأزمة فطريقة التهويل كانت السبيل للتصعيد بعد اتخذت الكثير من الدول مواقف ضد النويا الإيرانية وللوضع حد لغاياتهم، ووقفهم من تحقيق أهدافهم، وظهرت قدرة الطرفين على استخدام المنطقة ساحة للصراع وتصفية حسابات، وبدأ الخطر يتحرك الخطر باتجاه منطقة الشرق الأوسط، ويسير باتجاه التصعيد من العقوبات الاقتصادية إلى العقوبات العسكرية⁽³⁾.

إذن ووفقاً للمواقف الدولية والإقليمية الملف النووي الإيرانية = معضلة إقليمية + دولية

¹ Seyed Hossein Mousavian, Building on the Iran Nuclear Deal for International Peace and Security, Journal for Peace and Nuclear Disarmament, Vol.1, No.1, 2018, p.9.

² R. Fiedler, Hard power dismisses soft power – the United States' relations with the Iranian Islamic Republic in the shadow of the nuclear program, Przegląd Politologiczny, No. 3, 2013, pp. 74-87. & O. Heinonen, Iran's Nuclear Breakout Time: A Fact Sheet, Policy Watch, Policy Analysis, The Washington Institute, 28 March 2015, p.4.

³ Steven Hurst, The United States and the Iranian Nuclear Programme: A Critical History, Edinburgh University Press, USA, 2018, p.32.

الموقف الأممي = موقف الأمم المتحدة + موقف الناتو + الوكالة الدولية للطاقة الذرية = عامل مساعد لتصعيد الأمريكي.

إذن: حشد الرأي العام العالمي + تصعيد دبلوماسي = عقوبات اقتصادية + ضربة عسكرية = معادلة صفرية بالمقابل: الموقف الإيراني = دعم روسي + دعم صيني = معادلة غير صفرية
إذن: إيران = رؤية استراتيجية + نوايا عدوانية + خصائص جيوبوليتيكية + غايات تفوقيه = تملك نووي الأزمات تتداخل في استراتيجية خط الأوراق: (الملف النووي + تدخل إيران في أفغانستان + تدخل إيران في العراق + دعم تنظيم القاعدة وداعش والميليشيات + تدخل إيران في لبنان + تدخل إيران في الخليج + تدخل إيران في اليمن + تدخل إيران في دول المغرب العربي + تدخل إيران في فلسطين + تدخل إيران في سوريا) = استراتيجية مد الأذرع.

إذن: التراجع في استراتيجية مد الأذرع مقابل رفع الحضر الاقتصادي ورفع الحضر عن البرنامج لنووي للأغراض السلمية = مساومة = امن إيران = امن المنطقة = توازن استراتيجي⁽¹⁾.
إن المعضلة ليس بالامتلاك إيران السلاح النووي إنما المعضلة إن الامتلاك لدولة غير صديقة للغرب⁽²⁾.
إذن: تحييد دور قطر وعمان والكويت وخروج سوريا وليبيا والعراق من التوازن الاستراتيجي = التفوق الإيرانية، إن تركيا دولة موازنة لإيران متعثرة مع الولايات المتحدة الموقف يشير على الموقف الوسطي مع التقارب مع الموقف الأوروبي، إيران لا تثق بالولايات المتحدة الأمريكية ولا الولايات المتحدة تثق في إيران⁽³⁾ هذا يعني إيران = دعم روسيا والصين وباكستان⁽⁴⁾.

إيران خصبت اليورانيوم درجة (4.6 %) والإنتاج يتطلب (90%) ، إذن : إيران بحاجة إلى (10) أعوام لإنتاج السلاح النووي ، لكن ولا وجود دليل على التخصيب لأغراض غير سلمية لا من الولايات المتحدة ولا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽⁵⁾، ولم تخالف إيران اتفاقية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل (NPT) (تقوم الدولة قبل بإعلام الوكالة الدولية للطاقة النووية قبل 180 يوم النية بإنتاج مواد نووية) وهو ما قامت به إيران⁽⁶⁾، لكن النوايا الإيرانية بامتلاك موجودة والنوايا الأمريكية من منع الإنتاج موجودة، فالأزمة أزمة فكر قبل أن تكون أزمة فعل، فايران المعلنة ليس ايران الخفية⁽⁷⁾.

إن الرؤية الاستراتيجية تشير إلى إن تغلب الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة الأزمة، لكن هذا لا يعني بضرورة نجاح الولايات المتحدة الأمريكية، والموقف الأوروبي يختلف مع الولايات المتحدة من حيث طرق حل الصراعات الدولية بالقوة والانفراد (القوة الخشنة) ، بل يفضلون التفاوض والطرق

(1) Mohammad M. Aman, The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America, by Kenneth Pollack, Book Review Digest of Middle East Studies, USA, 2006, p.11.

(2) Joshua Muravchik, A sound Strategy , foreign Serviv Journal ,February 2007, pp.29-30.

(3) ارشدين انيب مقدم ، وفاطمة الصمادي وآخرون ، التقارب الإيراني - الأمريكي: مستقبل الدور الإيراني ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2014 ، ص12.

(4) Wyn Q. Bowen & Jonna Kidd, The Iranian Nuclear Challenge, International Affairs, Vol.80, No.2, 2004, pp.257-258.

(5) The Nation, Saber Rattling Over Iran, May 2006, pp.3-4.

(6) Muhammad Sahimi, Irans Nuclear Threat, Issues in Science & Technology, Vol.22, No.1, 2006, p.4.

(7) راي تقيية، إيران الخفية، ترجمة: أيهم الصباغ ، مكتبة العبيكان ، السعودية ، 2010 ، ص181.

الدبلوماسية في حل الصراعات (القوة الناعمة) ، أما دول الخليج العربي فهي تقترب من المنظور الأمريكي مع مراعاة حساسية قربها الجغرافي، فهي تعد المنافس لإيران للهيمنة على الخليج لا تفضل الحل العسكري بقدر الحل الاقتصادي والقانوني، وإيران ترغب بالامتلاك لردع الخليج والمنطقة وتعلن قيادتها للمنطقة⁽¹⁾.

ومعضلة دول الخليج هي معضلة أيديولوجية أكثر مما هي أمنية، والارتباط الأمني مع الولايات المتحدة يحتم عليها التقارب والتناظر في الموقف، إدراك الأمريكيان إن الطريق الوحيد لاستقرار المنطقة هو تحجيم الدور والتأثير الإيرانية، لكن وضع العراق الحالي الضعيف أضعف الدور الأمريكي ودعم الدور الإيراني في العراق، وهذا يشير الى تراجع الثقة في الدور الأمريكي فان الحشد الأمريكي ضد إيران لا ينجح والعراق وضعه حرج بفعل الأمريكي⁽²⁾.

إن المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط القت بظلالها على الأزمة فالتأثير الأيديولوجي الإيراني كبير⁽³⁾، والدور الأمريكي في تراجع، وعجز عربي كبير بفعل توازنات الضعف العربية-العربية، والبرود الأوروبي، والفرصة السانحة الإسرائيلية، والدور التركي المتأرجح، غياب الدور العراق وتحديد قطر والسعودية وسوريا، وتبقى ايران الدولة الوحيدة المتقاطعة مع إسرائيل التي تقترب الرؤية الأمنية مع بعض وتحيز الولايات لإسرائيل⁽⁴⁾.

إن استراتيجيات إدارة الأزمة المستخدمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مثل الردع والاحتواء المزوج والحصار لم تتجح لإرغام ايران عن تغيير سلوكها، وهذا يتقارب مع استراتيجية إدارة الأزمة الأمريكية تجاه العراق وانتهت باحتلاله، وهذا يقترب وما قال نائب الرئيس الأمريكي ديك شيني، ((إن جميع الخيارات لازالت موجودة على الطاولة))⁽⁵⁾.

إن الموقف الدولي أنبنى على ثلاثية (الاتحاد الأوروبي-روسيا الاتحادية-الصين) وهذا المثلث فيه ضلعين داعمين لإيران وضلع داعم للولايات المتحدة الأمريكية، والمثلث الاستراتيجي الثاني (الخليج - إسرائيل - تركيا) وهو مثلث إقليمي داعم للولايات المتحدة الأمريكية، ومثل هذا المثلث طوق حصر استراتيجي لإيران وركيزة ضغط أمريكية والمفارقة إن فيه ضلع مختلف مع الضلعين في المسار ومتفق معهم من حيث المبدأ، وتلك القوى تُؤثر في الموقف الأممي الثلاثي (الأمم المتحدة - الناتو-الوكالة الدولية للطاقة الذرية).

والتقييم اوصلنا إلى جملة من النتائج منها: إن موقف القوى الدولية متناقض فالاتحاد الأوربي يميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية والروسي والصيني يميل إلى ايران، وإن الموقف الأممي (الأمم المتحد والناتو والوكالة) يميل الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن الموقف الإقليمي يميل إلى الولايات المتحدة الأمريكية،

(1) شرف محمد كشك، التهديدات الإيرانية لدول مجلس التعاون : المضامين و آليات المواجهة ، مقالات آراء الخليج العدد عدد 118 ، قطر ، 2017 ، ص2.

(2) ممدوح بريك محمد الجاري، النفوذ الإيراني في المنطقة العربية على ضوء التحولات في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة 2001-2003 ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن ، 2017، ص 37.

(3) رنا أبو ظهر الرفاعي، الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم الطبيعية، لبنان، 2008 ، ص 822-23.

(4) يد الله فهد النفيسي، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ، ط2 ، دار عمان للنشر والتوزيع ،الأردن، 2014 ، ص363.

(5) David E.Snager, Leaving the Options Open with Iran, The New York Times, February 2007, p.24.

إيران تخلت عن سياستها الرفضية، بشكل مطلق، للتفاهم مع الولايات المتحدة، ودخلت في حوارات معها في العراق، واقتناع الغربيين بعدم جدوى الإصرار على المطالبة بتفكيك المشروع النووي الإيراني، لأن ذلك لن يحدث، وأن إيران تمتلك القدرة والخبرة الفنية لإعادة بناء مفاعلات عديدة فيما لو تعرضت لعدوان خارجي على منشآتها النووية، قدرة إيران على تطوير أدائها العلمي والفني في غضون عشرة أعوام، وتجاوز ما قدمه العالم النووي الباكستاني، عبد القدير خان، من تصميمات بتكنولوجيا قديمة، اغلب المواقف الدولية والأممية والإقليمية هي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، مما سيرغم إيران إلى التراجع عن استراتيجية التصعيد وتبني استراتيجية الإذعان والاستجابة، وتشير دلائل التقييم إن الأزمة ستستمر إلى عهد الإدارة الأمريكية ما بعد دونالد ترامب لقدرة إيران على المناورة .

الخاتمة:

خلاصة لكل ما عرض آنفاً، يمكن القول إن هناك علاقة تكاملية بين التقييم الاستراتيجي لإدارة الأزمات لكسب المفاوضات، وهذا الأمر يعتمد كثيراً على استراتيجية التقييم التي تضمن بداخلها آليات تفكيك وتركيب المعلومات قبل اتخاذ القرارات، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الاستراتيجية التي يحملها التقييم في المدركات مديرو الأزمات الدولية.

وتبعاً لهذا الفهم، اتضح الأداء الإداري للآزمات وبات من السهل واليسر استقراء مسارات الآزمات وتوقع نتائج الآزمات بعد إن تم استقراء المسار، ليكون القائم على إدارة الآزمة في حالة من التفكيك والتركيب والدراسة على مدى متواصل وفي كل خطوة يخطوها وهو يرسم استراتيجيته في الساحة الدولية، لنخرج من هذه المقاربة بجملة من النتائج منها:

1. أن التقييم الاستراتيجي يختص بإصدار حكم وفق معايير معينة في مختلف الاختصاصات، بينما استراتيجية التقييم هي منهج شامل يرسم برنامج متكامل للتعامل مع ظاهرة أو واقعة فحاً للإمكانات والوسائل المتاحة لتحقيق الهدف المنشود.
2. أن إدارة الآزمات تعتمد على القدرات والإمكانات والوسائل، وعلى المسارات تبني التقييمات.
3. خير وسيلة لإدارة الآزمات، إيجاد استراتيجية تقييمية عقلانية.
4. إن الآزمات الدولية باتت رهن ثلاثية استراتيجية هي: (القياس - التقييم - التقويم).
5. إن منطقة هلال الآزمات منطقة ذات أهمية استراتيجية عالمية وإقليمه عالية جداً.
6. أكثر من استفاد في إدارة الآزمات هي الولايات المتحدة الأمريكية للتمام مشروع الهيمنة العالمية.
7. إن مستقبل المنطقة بات رهن عقلانية إدارة الآزمات، وإدارة الآزمات رهن التقييم الاستراتيجي العقلاني للآزمات.

من كل ما ورد أعلاه من استنتاجات، نصل ونتوصل إلى:

إن هناك مفارقة أدائية في التفاعلات الدولية تجاه المنطقة فكلما ازدادت أهمية المنطقة الاستراتيجية، ازدادت الآزمات فيها، وهذا ما يفسر متلازمة الآزمات الدولية في المنطقة، ولهذا من

التقييم الاستراتيجي لإدارة الأزمات الدولية: (دراسة في منطقة هلال الأزمات)

الضروري أن نضع تقييم استراتيجي لإدارة الأزمات للوقوف على مسبباتها وعرفة سبل إدارتها من قبل أطرافها ونتائج التي تمخضت عنها للاستفادة منها بوصفها دروس ذات قيمة وخبرة لمديري الأزمات، وكل ذلك أكد صحة ودقة الفرضية التي وضعت للدراسة والتي نصت على "كلما أعتد التقييم الاستراتيجي في إدارة الأزمات الدولية ؛ ازدادت القدرة على تشخيص مسبباتها ووصف السلوكيات الأنسب للوقاية من آثارها ؛ فكلما كانت المنطقة غنية اقتصادياً مهمة استراتيجياً ؛ زاد ميل الدول الكبرى الطامحة لخلق الأزمات ؛ فكانت منطقة الهلال الاستراتيجي أكثر تعرضاً للأزمات " .

وعلى ضوء النتائج نوصي بالآتي:

1. نوصي باعتماد التقييم الاستراتيجي في الأداء الاستراتيجي للدول.
2. نوصي اعتماد التقييم الاستراتيجي في إدارة الأزمات الدولية.
3. نوصي باعتماد التقييم الاستراتيجي مادة علمية تدرس في الجامعات العربية.